برعاية وحضور المحافظ وممثلي الجهات المشاركة

132 كيساً حصيلة حملة محافظة الأحمدي الخامسة للتبرع بالدم

محافظ الأحمدي خلال عملية التسجيل قبيل التبرع بالدم

الشيخ حمود الجابر يتبرع بالدم خلال الحملة

المحافظ ورجال الطوارئ الطبية

برعاية وحضور محافظ الأحمدي الشيخ حمود الجابر، وتحت شعار « قطرة من دمك .. حياة لغيرك « نظمت محافظة الأحمدي الحملة الخامسة للتبرع بالدم يوم أمس الأول الجمعة، من الواحدة ظهرا إلى السابعة مساء، في الكوت مول التابع لمجموعة التمدين بمنطقة الفحيحيل ، وذلك بالتعاون مع إدارة خدمات نقل الدم بوزارة الصحة والكوت مول، وبدعم من البنك التجاري، حيث شهدت إقبالا لافتا من المواطنين والمقيمين، ووصل عدد أكياس الدم التي تم التبرع بها (132 كيسا)، الأمر الذي يؤكد مدى وعي المواطنين والمقيمين بأهمية تعزيز المخزون الاستراتيجي في بنك الدم والمستشفيات بوجه عام .

وبهذه المناسبة أكد محافظ الأحمدي الشيخ حمود الجابر في كلمة له عقب جولته وتبرعه بالدم، أن هذا الإقبال اللافت والحصاد المميز لحملة محافظة الأحمدي الخامسة للتبرع بالدم يعكس مدى وعي المواطن والمقيم بأهمية التبرع بالدم، لإنقاذ حياة الآخرين، وتعزيز المخزون الاستراتيجي لبنك الدم.

وتقدم المحافظ بوافر الشكر والتقدير لكل من ساهم وشارك في تنظيم الحملة وجميع من بادروا بالتبرع من المواطنين والمقيمين من داخل وخارج المحافظة وإلى شركائنا في الإنجاز وهم وزارة الصحة ممثلة بإدارتي خدمات نقل الدم والطوارئ الطبية، والبنك التجاري ومجموعة التمدين وإدارة الكوت مول وشركة صفوان للأجهزة الطبية، كما توجه المحافظ بالشكر إلى وسائل الاعلام التي حرصت على تغطية الحملة اعلاميا وفي مقدمتها وزارة الاعلام ممثلة في تلفزيون الكويت وعدد من البرامج بإذاعة الكويت والعديد من الصحف اليومية والالكترونية.

ومن جانبه أوضح الرئيس التنفيذي لشركة التمدين العقارية محمود داود المرزوق أن مشاركة الكوت مول في حملة محافظة الأحمدي الخامسة للتبرع بالدم للعام الثالث على التوالي، تعكس حرص مجموعة التمدين على مواصلة دورها المجتمعي .

وأكد المرزوق أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص وجمعيات النفع العام لتنظيم فعاليات وأنشطة وبرامج تسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة داخل المجتمع.

وأشار المرزوق إلى أن شعار «قطرة من دمك .. حياة لغيرك»، يعزز فكرة التكامل والتعاون بين كافة مكونات المجتمع، داعيا المواطنين والمقيمين إلى المشاركة والمساهمة في مثل هذه الحملات.

وفي تعقيبها على نجاح الحملة قالت نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري أماني الورع أن البنك يحرص دوما على رعاية الفعاليات المجتمعية والإنسانية التي تخدم أفراد المجتمع الكويتي ومن هذا المنطلق، قام البنك برعاية حملة التبرع بالدم التي نظمتها محافظة الأحمدي ، مشيرة الى ان هذه الرعاية جاءت في إطار تعاون البنك ورعايته للعديد من الأنشطة والفعاليات المجتمعية، التي تنظمها محافظات الكويت، ومنها محافظة الأحمدي، وانطلاقا من إيمانه بأهمية دعم ورعاية الفعاليات الصحية والتوعوية التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني، وتجسيداً للمسؤولية المجتمعية في دعم الأنشطة الصحية والتوعوية وغيرها من الفعاليات المجتمعية.

وثمنت الورع اشادة محافظ الأحمدي الشيخ حمود الجابر بدور البنك التجاري الكويتي ومساهمته في نجاح حملة التبرع بالدم، وجعلها نموذجا يعكس مدى الحرص على بذل الخير والعطاء، وتقديم الخدمات النبيلة الى أفراد المجتمع، لافتا إلى أن الحملة تهدف إلى إعلاء قيمة البذل والعطاء استجابة لنداء الواجب الإنساني بمد شريان الحياة لإنقاذ الكثير من الحالات الحرجة وضحايا الحوادث الذين يكونون في حاجة ماسة إلى دماء المتبرعين.

واكدت الورع أن رعاية البنك لحملة التبرع بالدم جاءت ضمن الدور الذي يلعبه في دعم مختلف الشرائح المجتمعية، في إطار مسؤوليته الاجتماعية، وأهمية المشاركة المجتمعية الفاعلة في مثل هذه الفعاليات الإنسانية والتوعوية، والتزامنا بتعزيز النظام الصحي في الكويت لضمان إمدادات كافية ومستدامة من الدم ومشتقاته، وضرورة نشر ثقافة التبرع بالدم بين جميع أفراد المجتمع على مدار العام.

تتمات

«فيتش»: الكويت

وذكر أنه بالنسبة للموازين الخارجية، أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت لا تزال الأقوى من حيث تلك الموازين، مقارنة بالدول كافة التي تصنفها، متوقعة أن يرتفع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى نحو 538 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، فيما توقعت أن يرتفع متوسط تلك الأصول خلال عامي 2026–2025 إلى نحو 553 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح «المركزي» أنه فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات، لفتت «فيتش» إلى أن خطط الإصلاح الأولية ترتكز على تنويع الإيرادات العامة، وترشيد الانفاق الحكومي، وتحديد سقف للانفاق متوسط الأجل عند نحو 24ر5 مليار دينار كويتي «نحو 80ر8 مليار دولار»، مايمثل 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية 2025/2024 وهو أقل من مستوى الإنفاق للسنة المالية 2024/2023.

كما ذكرت الوكالة بحسب بيان «المركزي»، أن الحكومة تهدف إلى تمرير قانون الدين العام الذي من شأنه أن يوفر التمويل اللازم، بعد انتهاء قانون الدين العام السابق في عام 2017 متوقعة أن يتم تمرير هذا القانون في السنة المالية القادمة 2026/2025، مضيفة «أنه حتى في حال عدم تمرير القانون ستظل الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصدات المالية المتاحة».

وأوضح المركزي أنه على صعيد تطورات أوضاع الموازنة العامة أفادت الوكالة أن عجز الموازنة يتسع إلى نحو 4ر4 و 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الماليتين 2025/2024 و2026/2025 مقارنة بنحو 1ر3 في المئة في السنة المالية 2024/2023 مشيرة الى أن الحكومة تخطط لترشيد المصروفات العامة بما يتماشى مع مستهدفات الإنفاق من خلال تخفيضات متواضعة في النفقات غير الأساسية.

وذكر البيان أن فيتش اعتبرت أنه من غير المرجح إجراء إصلاحات على صعيد الإنفاق الكبير على التوظيف في القطاع العام والرعاية الاجتماعية الذي يشكل نحو 81 في المئة من إجمالي الإنفاق العام ونحو 41 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مما يبقي على إجمالي الإنفاق بالقرب من السقف المستهدف.

وتوقعت الوكالة أن تستمر الإيرادات العامة في الانخفاض حتى مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بشكل متواضع وتخفيف التراجع في الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط جزئيا من خلال المراجعة المحتملة لحصص إنتاج النفط في «أوبك بلس»، اعتبارا من الربع الرابع من عام 2024.

كما أشارت الوكالة إلى أن هناك استمرار في الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز ميزانيتها وتلبية الاستحقاقات المحلية خلال السنة المالية 2025/2024 حيث افترضت الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض العام خلال السنة المالية 2026/2025 مع تمويل حوالي 30 في المئة من العجز عن طريق إصدار الديون.

أضاف بيان المركزي أن الوكالة ذكرت فيما يتعلق بنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي «أن النسبة ما تزال منخفضة عند نحو 1ر3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/2023، متوقعة أن يظل مستوى الدين دون تغيير إلى حد كبير في السنة المالية 2025/2024 بافتراض إقرار قانون الدين العام في السنة المالية 2026/2025».

وتوقعت الوكالة أنه مع العجز المتوقع للمالية العامة وانخفاض أسعار النفط العالمية، أن ترتفع نسبة الدين الحكومي إلى 8ر4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026/2025، وأن يستمر عند نفس النسبة في السنة المالية 2027/2026 على الرغم من استحقاق سندات دولية بقيمة 5ر4 مليار دولار في شهر مارس 2027 متوقعة كذلك أن تظل مستويات الدين أقل بكثير من 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال بيان البنك المركزي إن وكالة فيتش أشارت الى أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط، وانقطاعات الشحن في البحر الأحمر، محدود على دولة الكويت، ومع ذلك فإن الاعتماد على النفط يؤثر على التصنيف السيادي، وتبقى نتائج الميزانية العامة شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط.

أضاف أنه على صعيد معايير الحوكمة، أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت قد حصلت على درجة ملائمة، فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية «ESG» حيث حصلت على الدرجة «5» لكل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية، ومراقبة الفساد، وتحتل مرتبة متوسطة عند 53 «أعلى رتبة 100 وأدنى رتبة 1»، في تصنيف مؤشرات الحوكمة الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

وأشار البيان إلى العوامل التي عددتها الوكالة التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني السيادي، وهي ظهور بوادر لزيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام، فضلا عن غياب التدابير البديلة لضمان استمرار الحكومة في الوفاء بالتزاماتها كذلك في حال تدهور الأوضاع المالية والموازين الخارجية بشكل كبير، نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

وذكر بيان بنك الكويت المركزي أن أهم العوامل التي عددتها الوكالة التي يمكن أن تؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني، هي ظهور بوادر على قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل مثل تنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة، تكون قادرة على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط فضلا عن اعتماد استراتيجية تمويلية حكومية شفافة ومستدامة.

وفاة الشيخ

والعمل، ثم في 27 يناير 1988 عُين وزيرًا للإعلام.

وبعد تحرير الكويت عمل المبارك مستشارا في مكتب سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد في 25 مارس 1992، وترأس سموه المجلس الأعلى للبيئة والمجلس الأعلى للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

وفي 14 فبراير 2001 تم تعيين الشيخ جابر المبارك نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدفاع، وعين في المنصب نفسه في الحكومة التي شكلت في 14 يوليو 2003.

وفي 9 فبراير 2006 عين نائبا أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية ووزيرا للدفاع، وأعيد تعيينه في المناصب نفسها في التشكيلين الحكوميين اللذين أجريا في 11 يوليو 2006 و25 مارس 2007.

وتولى الشيخ جابر المبارك في 28 اكتوبر 2007 إثر تعديل وزاري، منصب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وأعيد تعيينه في المنصب نفسه في الحكومات المتعاقبة التي شكلت في مايو 2008 ويناير 2009 ومايو 2009 ومايو 2011 الى أن قدمت الحكومة استقالتها في 28 نوفمبر 2011.

وخلال ترؤسه لوزارة الدفاع، دفع الشيخ جابر المبارك جهود الجيش الكويتي نحو رفع المهارات والخبرات في القوات المسلحة بجميع قطاعاتها «البرية والبحرية والجوية».

وفي نوفمبر 2011 عُين الشيخ جابر المبارك رئيساً لمجلس الوزراء، حيث صدر الأمر الأميري بتعيين سموه رئيساً لمجلس الوزراء وتكليفه بترشيح أعضاء الحكومة الجديدة، واستمر في منصبه حتى 2019.

وأعيد تعيين سموه في هذا المنصب في حكومات يوليو 2012 ونوفمبر 2016 وأخيراً في الأول من نوفمبر 2017.

وتولى الشيخ جابر رئاسة مجلس الوزراء، بعدما تسلسل في تسلم الوظائف والمناصب طوال 60 عاماً تقريباً.

ونال الراحل المبارك عدة أوسمة منها وسام «الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الأولى»، تقديرا لجهوده في تعزيز العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين.

كما قلده إمبراطور اليابان «الوسام الأعلى للشمس الساطعة»، وتم تقليده ايضا بوسام «جوقة الشرف برتبة ضابط كبير من الدرجة الأولى» من قبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

السجن 3 أشهر

مادة 134: يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ثلاثمئة دينار، ولا تقل عن مئة دينار ، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أهان بالقول أو بالإشارة موظفا عاما أثناء تادية وظيفته أو بسبب تأديتها.

ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ألف دينار ولا تقل عن ثلاثمائة دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أهان بالقول، أو بالإشارة أحد القضاة، أو أعضاء النيابة العامة أو أحد من قوة الشرطة أو الجيش أو الحرس الوطني، متى كان ذلك أثناء تادية وظيفته أو بسبب تأديتها.

مادة 135: يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ألف دينار، ولا تقل عن ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعدي على موظف عام أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تادية وظيفته أو بسبب تأديتها .

فإذا وقع التعدي على أي من الأشخاص الذين تضمنتهم الفقرة الثانية من المادة السابقة، تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تزيد على ألفي دينار ولا تقل عن خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فإذا وقع الاعتداء على أحد من قوة الشرطة أو الجيش أو الحرس الوطني، أثناء قيامه بواجبات وظيفته في فض تجمهر، أو اجتماع، أو مظاهرة أو موكب أو تجمع بقصد مقاومته، أو وقع التعدي على أي من الأشخاص الذين تضمنتهم الفقرة الثانية من المادة السابقة، تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تزيد على الفي دينار ولا تقل عن خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وإذا وقع الاعتداء على أحد من قوة الشرطة أو الجيش أو الحرس الوطني أثناء قيامه بواجبات وظيفته في فض تجمهر أو اجتماع، أو مظاهرة أو موكب أو تجمع بقصد مقاومته أو تعطيل مهام وظيفته، تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار ولا تقل عن ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ثانية : تضاف مادة جديدة برقم «135» مكررا «أ» إلى قانون الجزاء رقم «16» لسنة 1960 نصها الآتي:

مادة «135» مكررا : لا يجوز للمجني عليه في الجرام المنصوص عليها في المادتين «134، 135» من هذا القانون، العدول عن شكواه أو التصالح مع المتهم أو العفو عنه طبقاً لأحكام المواد «110، 240، 241» من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم «17» لسنة 1960.

مادة ثالثة: يستبدل بنص المادة «53» من القانون رقم «31» لسنة 1970 المشار إليه،النص الآتي:

مادة 53: يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار ولا تقل عن ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل موظف عام أو مستخدم أو مكلف بخدمة عامة، قام بنفسه أو بواسطة غيره بإحداث أذى أو ألم بدني أو نفسي بشخص أو أي من أفراد أسرته أو إخافته بقصد حمله على الاعتراف بارتكاب جريمة أو الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها ويعاقب بذات العقوبة كل مسؤول حضر ارتكاب الفعل أو وافق عليه أو سكت عنه متى ما كانت له سلطة منعه.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار ولا تقل عن ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا كان الفعل المبين في الفقرتين السابقتين يقوم على التمييز بين الأشخاص أيا كان سببه أو نوعه.

وإذا اقترن التعذيب بفعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد، فيعاقب المتهم بالعقوبة الأشد، وإذا أفضى التعذيب إلى الموت فيعاقب المتهم بعقوبة القتل العمد.

«التربية»: فتح

وكيل وزارة الداخلية بشأن طلب الموافقة على فتح مركز مسائي لتسجيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية «نساء» أسوة بمركز الرجال، ونظرا للمصلحة العامة في تطبيق نظام الدراسة بالانتظام بالنسبة لنزلاء السجون، إضافة الى نظام أداء الامتحانات المعمول به حاليا «نظام المنازل»، فإنه لا مانع من فتح فصول دراسية لتسجيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية «نساء» في المرحلتين المتوسطة والثانوية، بحيث تتولى منطقة الفروانية التعليمية الإجراءات اللازمة، على أن يكون انتظام الدارسات في فصول مخصصة بالسجن المركزي.

«الداخلية»: ضبط

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في الوزارة في بيان صحفي، إحالة جميع من تم ضبطهم إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم وإبعادهم عن البلاد.

كما أعلنت الوزارة عن ضبط مصنع سري لتصنيع حبوب الليريكا المخدرة، يديره شخص من غير محددي الجنسية في إطار الجهود المستمرة لمكافحة المخدرات وحماية المجتمع من آفة السموم.

وقالت الوزارة في بيان صحفي ان الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في قطاع الأمن الجنائي تمكنت من توجيه ضربة قاسية لشبكات المخدرات، من خلال هذه العملية الأمنية النوعية والحاسمة التي جاءت بعد متابعة دقيقة وتحريات مكثفة.

وأوضحت أن العملية أسفرت عن ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة شملت 30 ألف كبسولة ليريكا جاهزة للبيع و6 كيلوغرامات من بودرة الليريكا الخام و2500 قرص كبتاغون و100 غرام من مادة الحشيش.

أضافت انه تم ايضا ضبط كمية كبيرة من الكبسولات الفارغة والمعدات المستخدمة في تصنيع وتغليف الحبوب المخدرة، كما تمت إحالة المتهم والمضبوطات إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه.

من جهة أخرى أكدت وزارة الداخلية أن استمرار عمليات البحث والتحري عن المطلوبين والخارجين عن القانون، من قبل قطاع الأمن الجنائي، أسفر عن رصد إدارة مباحث محافظة الأحمدي لمتهم مطلوب على ذمة قضية سرقة.

وأضافت أنه أثناء إلقاء القبض على المتهم، قام بإخراج سلاح ناري وأطلق النار بشكل عشوائي على القوة الأمنية المتواجدة والمركبات المتوقفة، مما أدى إلى إصابة أحد رجال الأمن بطلق ناري، ثم لاذ بالفرار.

وذكرت أنه بعد تكثيف التحريات، تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط المتهم الذي أبدى مقاومة شديدة وضبط السلاح المستخدم بالواقعة، وتبين أنه عاطل عن العمل ومن أرباب السوابق في قضايا السرقات والاعتداء على الموظفين العامين وقضايا سلب بالقوة، كما أنه هارب من حكم بالحبس.

واعترف المتهم أثناء التحقيق بارتكابه الواقعة وتم تسجيل قضية «جناية» في مخفر شرطة السالمية بتهمة «الشروع بالقتل»، وإحالته إلى جهات الاختصاص لاتخاذ الاجراءات اللازمة بحقه.

وأكدت وزارة الداخلية أن تم نقل رجل الأمن المصاب الى المستشفى لتلقي العلاج وأكدت الفحوصات الطبية أن حالته مستقرة وغادر المستشفى.

الكويت ترحب

لها عن إشادة دولة الكويت بالجهود التي بذلتها تلك الدول والمنظمات، لا سيما اللجنة الوزارية برئاسة المملكة العربية السعودية التي شكلتها القمة العربية والإسلامية المشتركة الاستثنائية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإيقاف العدوان المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الشقيق.

بوساطة إماراتية

وقالت وزارة الدفاع الروسية، في بيان: «في ختام عملية تفاوض، تمت إعادة 103 عسكريين روس أسروا في منطقة كورسك، من الأراضي التي يسيطر عليها نظام كييف. في المقابل، تم تسليم 103 أسرى حرب من القوات المسلحة الأوكرانية».

أضافت: «حاليا، جميع الجنود الروس في أراضي جمهورية بيلاروسيا، حيث يتم تقديم المساعدة النفسية والطبية اللازمة لهم، إضافة إلى فرصة التواصل مع أقاربهم».

ورغم تواصل المعارك، تبادلت روسيا وأوكرانيا مئات الأسرى على مدى النزاع المتواصل منذ عامين ونصف العام.

يأتي الإعلان بعد ثلاثة أسابيع فقط على تبادل روسيا وأوكرانيا 155 أسير حرب، في إطار اتفاق لعبت الإمارات أيضاً دور الوساطة فيه.

الضفة الغربية

غزة تنتقل فعلياً إلى الضفة الغربية، بما في ذلك بناء الأنفاق تحت الأرض.

وكان الجيش الإسرائيلي قد أكد في بيان له، أمس الأول الجمعة، أنه بعد عملية مطولة لمدة 48 ساعة في طولكرم ونور شمس وطوباس والفارعة وطمون، بمساعدة «الشاباك» وقوات حرس الحدود تم «قتل مسلحين والعثور على مركبة تحتوي على متفجرات، وتمت مصادرة أسلحة بينها أسلحة قناصة ومعدات قتالية أخرى، وعثر على 4 معامل لصنع المتفجرات وأجهزة اتصالات وكاميرات ومخرطة لتصنيع الأسلحة، إضافة إلى فتحة تحت الأرض بالقرب من مستشفى داخل مخيم طولكرم دون مخرج، وتواصل قواتنا دراسة مخططه، وستدمره لاحقا».

وأكدت «القناة 14» الإسرائيلية أن التهديد تحت الأرض معروف جيدا لإسرائيل، سواء في غزة كتهديد رئيسي، أو في الشمال كتهديد قديم بحوزة «حزب الله»، لكن للمرة الأولى يتم اكتشاف هذا التهديد في الضفة الغربية.

وجاء اكتشاف البنية التحتية بعد أشهر طويلة على شكاوى من مستوطنين وسكان بلدات حدودية مع الضفة، من سماعهم أصوات حفر خافتة تحت الأرض.

ونهاية العام الماضي بعد شهرين على هجوم السابع من أكتوبر في قطاع غزة أعلن مجلس بلدات «عيمق حيفر» القريب من طولكرم، أنه في أعقاب شكاوى متكررة من سكان البلدة القريبة عن ضجة حفريات متكررة تحت منازلهم، سوف يتم إجراء فحوص للتحقق من الشبهات.

كما كشف إسرائيليون في مستوطنات كوخاف يائير، ويجئال تسور القريبة من قلقيلية عن أصوات حفريات قريبة، حيث تخوف السكان من أن الحديث يدور عن أنفاق من مدينة قلقيلية الفلسطينية والتي تبعد فقط 300 متر من المكان.

وبعد أسابيع طويلة عزز الجيش الإسرائيلي قواته في مناطق شمال الضفة الغربية، خشية من محاولة مسلحين فلسطينيين، شن هجوم على مستوطنات على خط التماس.

وجاء تحرك الجيش بعد تحذير بثه جهاز الأمن العام «الشاباك» إثر تلقيه إنذارات حول استعداد مجموعات فلسطينية لشن هجمات على مستوطنات عدة، على طول خط التماس بتوجيه من إيران و«حماس».

وكانت التحذيرات تتعلق بشكل رئيسي حول نيات خلايا مسلحة في طولكرم التسلل إلى المستوطنات القريبة، ولذلك تم إرسال مزيد من القوات بهدف الرد الفوري والسريع على أي هجوم، باعتبار ذلك جزءاً من الدروس المستفادة من هجوم السابع من أكتوبر.

مصر: 3 قتلى

وأكد وزير النقل المصري أنه من السابق لأوانه معرفة أسباب تصادم القطارين بمحافظة الشرقية.

ويتابع رئيس الوزراء المصري مصطفي مدبولي حادث القطار، حيث ووجه بسرعة توفير الدعم اللازم للمصابين

إلى ذلك كشفت الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن تفاصيل الحادث وقالت إن قطار ركاب رقم 281 ركاب المتجه من الزقازيق للإسماعيلية اصطدم بقطار ركاب رقم 336 المتجه من المنصورة إلى الزقازيق عند بلوك ٥ بمدينة الزقازيق.

وذكرت أنه وعلى الفور تحرك الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل ورئيس وقيادات السكة الحديد باتجاه موقع الحادث ووجه بالدفع بمعدات وأوناش الطوارئ وتشكيل لجنة من المختصين بالسكة الحديد للوقوف على الأسباب الفنية التي أدت إلى وقوع الحادث.

وفي الإطار وجهت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي، مدير مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية بسرعة توجه لجنة الإغاثة بالمديرية والهلال الأحمر لموقع الحادث لتقديم أوجه الدعم اللازم، كما وجهت بتقديم أوجه الدعم اللازمة للمصابين.